توقفوا عن الهذيان.. ٣٠ نوفمبر استقلال وطن وتحرر شعب

صالح شائف

سبق وأن تطرقنا وفي مناسبات سابقة وبشكل تفصيلي على ما تحتويه مفردة (الجلاء) في فهم وتوصيف أغلب القيادات الشمالية حين يتحدثون عن استقلال الجنوب؛ وهو ما يعكس أساسًا عدم اعترافهم الحقيقي بثورة 14 أكتوبر التحررية الجنوبية؛ التي كانت تتويجًا لنضالات شعبنا وكفاحه الممتد وتضحياته الغالية ضد المستعمر البريطاني على مدار 129 عاما؛ وتوجت بالاستقلال الوطني الناجز في 30 نوفمبر من عام 67.

فتوصيفهم هذا المخالف لحقائق الأمور ومنطقها التاريخي؛ يعبر عن رؤيتهم المغلوطة والمزيفة وإدعائهم الباطل بأن الجنوب فرع (للشمال)؛ وبالتالي ومن هذا المنطق فالوحدة التي تمت معهم إنما كانت بمثابة (عودة الفرع للأصل) !!

وعلى هذا الأساس و(المنطق) فرحيل المستعمر لم يكن بالنسبة لهم غير مجرد خروج قاعدة عسكرية من (قطعة) أرض كانت قائمة فيها؛ وهو هنا الجنوب كل الجنوب بالنسبة لهم؛ وبالتالي فهم ينكرون وجود الجنوب ككيان وطني كان قائمًا بذاته؛ شعب ودولة وهوية قبل أن يدخل معهم في وحدة طوعية وسلمية؛ وعلى قاعدة الندية بين دولتين وشعبين شقيقين عام 1990.

ولذلك لا غرابه من إصرارهم على إفشال مشروع الوحدة معهم والإنقضاض عليها بالحرب والعدوان على الجنوب وإحتلاله عام 94؛ ففيها تمت الترجمة العملية لأطماعهم المختبئة خلف شعارهم المغاير للحقائق والمتصادم أساسًا وبالمطلق مع التاريخ؛ من خلال إدعائهم الغبي والمفضوح من أن الجنوب مجرد فرع وقد عاد لهم وإخضاعه والسيطرة عليه هذه المرة بالحرب؛ وبعيدًا عن إتفاقية الوحدة التي كانت تجسيدًا لوجود طرفين نديين ومتساويين ليس فيهما من يملك صفة الأصل والآخر مجرد فرع.

إننا أمام حالة غريبة ومرعبة وموقف مقلق ومخيف؛ حين يتبنى مثل هذا التوصيف وبإصرار من قبل قيادات ورموز في أعلى هرم (الشرعية)؛ وهم من نفترض بأنهم شركاء حقيقيون ومؤتمنون على قواعد الشراكة مع الجنوب في هذه المرحلة المؤقتة ولأهداف محددة ومتفق عليها؛ فكيف لنا أن نطمئن ونذهب معهم إلى مرحلة التسوية والإتفاق على استعادة حقوق الجنوب الوطنية؛ وهذا هو موقفهم المعلن بشأن الجنوب ورؤيتهم له ولمكانته والتنكر لتاريخه وبقائه في حسابات مصالحهم مجرد ذلك الفرع الذي ينبغي أن يكون ملحقًا دومًا بالأصل كما يتوهمون.

لقد دعونا مرارًا ونكرر دعوتنا هنا إلى اعادة تقييم ومراجعة الشراكة القائمة وبجدية وحسم؛ فمصلحة الجنوب ومستقبله وتاريخه وكل تضحياته لا تقبل الإنتظار أكثر مما قد سبق؛ أو الرهان على وعود أو إشارات من هذا أو ذاك من الأطراف الإقليمية والدولية؛ طالما وهذا هو موقف الطرف الآخر في معادلة الحل والتسوية التي لا تبشر بالخير للجنوب؛ اللهم اني قد بلغت اللهم فاشهد.

عندما تكون النقابات رسالة أمل ومقاومة في الدفاع عن الحقوق المعيشية للموظفين

بلعيد صالح محمد

في قلب كل مجتمع، تشكل النقابات الصوت المُلهم والمُقاوم الذي ينادي بحقوق العمال، ويصرخ في وجه الظلم والتهميش.. إنها ليست مجرد مؤسسات نقابية، بل هي الحارس الأمين الذي يَحمل هموم الناس، ويسعى جاهدًا لتحسين حياتهم المعيشية.

و في بلادنا، التي تعيش أوقاتًا عصيبة على مختلف الأصعدة، ينبغي أن تزداد أهمية هذه النقابات كأداة للدفاع عن حقوق الموظفين ومطالبهم الأساسية التي تتعلق بالعيش الكريم. فالنقابات لا تقتصر على الدفاع عن الحقوق، بل تمثل الأمل في وجه الأزمات السياسية والاقتصادية التي تثقل كاهل المواطنين ، فوسط التحديات الكبيرة التي نواجهها اليوم، يفترض أن تكون النقابات أداة أساسية لنقل صوت الموظفين، في ظل الوضع الاستثنائي الذي فرضته الظروف الراهنة.

و لا ننكر أن النقابات قد تواجه العديد من الصعوبات فعلى سبيل المثال نحن في نقابة جامعات عدن ولحج وأبين وشبوة وكذلك نقابة جامعة حضرموت ونقابة جامعة سيئون وكذلك نقابة المعلمين الجنوبيين خضنا أكثر من معركة نقابية من أجل الحقوق خلال الفترة 2018م وحتى اليوم أبرزها كما عايشت إضراب 2021_2022م وواجهتنا حكومة معين عبدالملك بالوعود العرقوبية تارة والتجاهل تارة أخرى ، وعلى الرغم من القصور والضعف في عمل هذه النقابة أو تلك إلا أن ذلك لا يبرر حالة السلبية واليأس لدى الموظف الذي يتخلى أحياناً عن حقوقه معللاً ذلك بعدم جدوى العمل النقابي ، ولا يمنع من أن يتبنى الموظفون نقابات تستمر في مسيرتها النضالية رغم كل الانكسارات مُصممة على الدفاع عن حقوق كل موظف في هذا الوطن.

مواقف النقابات تجاه الحكومة

وفي خضم الأزمات المستمرة، ينبغي أن تتبنى النقابات مواقف حازمة تجاه الحكومة، مطالبةً إياها بتطبيق القوانين التي تحمي حقوق الموظفين وتحسن أوضاعهم المعيشية ومطالبتها أن تلتزم بوعودها في دفع الرواتب بشكل منتظم وتقديم حياة أفضل للموظفين.

وعلى الرغم من احتمالات مواجهة النقابات تحديات وصعوبات في بعض الأحيان، فعلى النقابات أن تدرك تمامًا أن هذه المطالب ليست قابلة للمساومات فهي ليست رفاهية، بل هي ضرورة ملحة لضمان حياة كريمة لكل فرد من أفراد المجتمع.

صوت العالم في أوقات الصمت

ولا يقتصر دور النقابات في الحرب على الجبهة المحلية، بل يجب عليها أن تتجاوز حدود البلاد لتصل إلى الساحة الدولية، وعليها أن تبذل جهدًا كبيرًا في التواصل مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية، سعياً للحصول على الدعم الذي من شأنه أن يساهم في تحسين الوضع داخل الوطن، وأن تسعى لفتح قنوات الحوار مع جهات دولية كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لتضع على طاولة النقاش قضية حقوق وأجور الموظفين أكاديميين أو عمال أو غيرهم في زمن الأزمات، وهذا الدعم الدولي يعد بمثابة الضوء في نهاية النفق، الذي يساهم في تعزيز الاستقرار والوصول إلى حلول تنقذ البلاد من أزماتها الاقتصادية.

الرواتب والوضع المعيشي قضية كل يوم

من أكثر القضايا إلحاحًا التي يجب أن تواصل النقابات السعي لتحقيقها اليوم ، هي ضمان دفع الرواتب في موعدها المحدد كما هو مفترض في الوقت الراهن حيث تأخرت عملية صرف مرتبات الموظفون لشهري أكتوبر ونوفمبر في ظل التضخم وارتفاع الأسعار، حيث أن الموظف يواجه تحديات غير محدودة في تأمين احتياجات أسرته، وهنا تأتي النقابات كحائط صد، تطالب وبإصرار بدفع الرواتب بشكل منتظم، من خلال تنظيم احتجاجات سلمية وإضرابات ترفع من خلالها الصوت في وجه التجاهل مع الإدراك أن مطالب النقابات لا تقتصر على هذا فقط، بل تطالب أيضًا بتحسين الظروف المعيشية، وزيادة الأجور بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي الصعب بل و ضمان رعاية صحية وتعليمية أفضل.

الضغط على الحكومة عبر القنوات الدولية :

إذا لم تستجب الحكومة لمطالب النقابات، فإن الأخيرة ترفع سقف الضغط إلى المستوى الدولي حيث ينبغي أن تتواصل النقابات مع المنظمات الدولية والحقوقية ومنظمات مانحة. ويمكن للضغط الدولي من خلال المؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مُحملة إياها رسالة واضحة بأن حقوق الموظفين يجب أن تكون في قلب الأولويات. من خلال هذا الضغط الدولي، تتمكن النقابات من خلق حراك إضافي، قد يكون له تأثير قوي على الحكومة لتلبية المطالب المشروعة للموظفين.

الإضرابات هي الوسيلة الأقوى حالياً

وفي الوقت الحالي تعتبر الإضرابات أقوى وأفضل وسيلة نضالية مشروعة، تلجأ إليها النقابات بالتوازي مع الوسائل الأخرى٠ الإضرابات لا تكون مجرد توقف عن العمل، بل هي رسالة توجهها النقابات إلى الحكومة والمجتمع الدولي، مفادها أن الموظف ليس مجرد رقم في المعادلة الاقتصادية، بل هو إنسان له حقوق يجب أن تحترم.

التسويات السياسية الغير عادلة ظلم كبير

عادل العبيدي

كثيرة هي المظالم التي أصابت الشعب الجنوبي بسبب مواقف سلبية منحازة لصالح الطرف الآخر من قبل دول عربية وإقليمية ودولية ، ففي منعطفات سياسية عديدة التي فيها طرح الجنوب كامل ثقته بتلك الدول متأملا منها التوصل إلى حلول وتسويات سياسية عادلة للمشاكل التي كانت تفتعلها القوى اليمنية متعمدة طمعا وحقدا في احتلال أرض الجنوب ونهب خيراته وفي طمس تاريخه وتراثه و هويته الجنوبية وفي تعذيب شعبه وتسريح وتهميش قياداته وكوادره ، كانت جميع تسوياتها قد لحقت بالجنوب وشعبه ظلم كبير .

حيث وكون الجنوب قد تنازل عن دولته المستقلة في ما سمي بالوحدة اليمنية لصالح تقوية وتمتين القومية العربية وحبا في تحقيق الوحدة العربية إلا أنها لم تشفع له عند الدول العربية ولا حتى في إنصافه على أقل تقدير بتسويات سياسية عادلة تكون متلائمة مع عدالة القضايا والمشاكل الجنوبية التي كانت تطرح على موائدهم كدول وسيطة للنظر في حل تلك القضايا والمشاكل ، بل أن تلك الدول قد تحولت إلى دول طامعة في أرض الجنوب وخيراته وثرواته وموقعه الاستراتيجي من خلال تأمرها في الوقوف إلى جانب طرف نظام صنعاء الذي لم يلتزم حينها بتطبيق بنود وثيقة العهد والاتفاق ، ثم في أعتدائهم العسكري على الجنوب في حرب 1994م ، حتى بعد تلك الحرب العدوانية لم يكن للدول العربية أي مواقف تذكر لردع نظام صنعاء الذي أباح وحلل كل ما هو جنوبي حتى دم الأطفال والرجال والنساء .

اليوم ورغم المظالم التي لحقت بالجنوبيين من قبل نظام عفاش ورغم ما قدمه شعب الجنوب من التضحيات الجسام في مرحلة ثورة الجنوب السلمية وكذلك في مرحلة الثورة العسكرية ضد العدوان الحوثي على الجنوب في 2015 م التي تتوجت بتحرير الجنوب من الميليشيات الحوثية والإخوانية والعفاشية الذي جاء بصالح حفظ الأمن القومي العربي ، إلا أن الدول الراعية ودول أخرى تحاول مرة أخرى الحاق ظلم كبير آخر بالجنوب وشعبه من خلال سعيها إلى أخضاع المجلس الانتقالي الجنوبي الموافقة على تسويات سياسية غير عادلة مع طرف القوى اليمنية ولو كان ذلك بأستخدام أحقر الضغوطات كالتجويع ووقف صرف المعاشات والمرتبات .

المجلس الانتقالي الجنوبي وهو يصارع دول عربية وإقليمية ودولية من أجل أنتزاع الاعتراف بدولة الجنوب المستقلة عليه أن لا يطرح القضية الجنوبية على موائدهم من منطلق ثقته بتلك الدول في إنصاف الجنوبيين بحلول وتسويات عادلة ، ولكن عليه أن يستمر في ثباته بطرحها من منطلق قوة الحق الجنوبي وقوة وحدة ومطلب الشعب الجنوبي وقوة ما استطاع الجنوبيين تحقيقه على أرض الواقع من سيطرة عسكرية وأمنية ، وأن يكون حفظ المصالح المشتركة للدول العربية والإقليمية والدولية الاقتصادية والسياسية والعسكرية في الجنوب مرتبطا باعتراف تلك الدول بدولة الجنوب المستقلة بسيادتها وهويتها .